من رجوع او قال المظلوم ضد استدراك الله تعالى فقال الظالم انا
افعل بغير تقدير او انا ربا لكفر على مسلم او على كافر اراد الاسلام
او لم يلقن الاسلام طالبه منه او كفر سلما بلا تاويل للكفر كفر
النعمة كما نقله في الروضة عن المتولي واقره او حلل محرما بالاجماع
كالزنا واللواط والظلم وشرب الخمر او حرم حلالا بالاجماع
كالنكاح والبيع او نفى وجوب مجمع عليه كان نفى ركعة من الصلوات
الخمس او عزم على الكفر غدا او تردد فيه حال الكفر في جميع هذه
المسايل المذكورة وهذا باب واسع حاصله ان الفعل المكفر سماه
صاحبه استهزاء صريحا بالدين او جحودا له كالقاء مصحف وهو
اسم للمكتوب بين الدفتين بقاذورة ويحمل المخلوق كصنم
وشمس وخرج بقولنا قطع من يصح طلاقه الصبي ولو مميزا
والمجنون فلا تصح ردتهما لعدم تكليفهما والمكره لقوله تعالى
الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ودخل فيه السكران المتعدي
بسكره فتصح ردته كطلاقه وسائر تصرفاته واسلامه عن
ردته ومن ارتد من رجل وامراة عن دين الاسلام بنى مما تقدم سكانه
او بغيره مما تقرر في المبسوطات وغيرها استتيب وجوبا
قبل قتله ان كان محترما بالاسلام فربما عرضت له شبهة
فيسعى في ازالتها ان الغالب ان الردة تكون عن شبهة عرضت
ونبت وجوب الاستتابة عن عمر رضي الله تعالى عنه ورووي
الدارقطني عن جابر ان امراة يقال لها ام مروان ارتدت
فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام فان تابت
والا قتلت ولا يعارض هذا النهي عن قتل النساء الذي استدل
به ابو حنيفة ان ذلك محمول على الحربيات وهذا على المرتدات

والاستتابة

والاستتابة تكون حالا ان قتله المرتد عليها حد فلا يوخر كسائر
الحدود فصح ان كان سكرانا سن التاخير الا الصحو وفي قول
يمهل فيه ثلاثا اي ثلاثة ايام لانه عمر رضي الله تعالى عنه وجد
به لا امام مالك وقال الزهري يدعى الى الاسلام ثلاث مرات فان
ابى قتل وحمل بعضهم كلام المتن على هذا او على كل حال وضعف
وعن علي انه يستتاب شهرين فان تاب بالعود الى الاسلام
صح اسلامه وترك ولو كان مرتدا مرارا او تكرر منه ردته
قبل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف واذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم
الا بحق الاسلام والزنديق من يخفي الكفر ويظهر الاسلام كما قاله
النحاس في هذا الباب وبالي صفة الاية والفرايض او من لا
يتحمل دينا كما قالاه في اللعان وصوبه في المهمات ثم والا اي
وان لم يتب في الحال قتل وجوبا لخبر البخاري بدل دينه
فاقتلوه اي بضرب عنقه دون الاحراق وغيره كما جزم به
في الروضة للامر باحسان القتلة ولم يغسل اي لا يجب
غسله لحرمته عن اهلية الوجوب لكن يجوز كما قاله في الروضة
في الجنايز ولم يصل عليه لتحريما على الكافر قال تعالى ولا تصل
على احد منهم مات ابدا تتمة سكت المصنف عن كفنه
وحكمه الجواز كغسله ولم يدفن اي لا يجوز دفنه في مقابر
المسلمين لحرمته عنهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار
ولا يجب كما الذمي كما قاله في الروضة وما اقتضاه كلام المصنف
من دفنه بين مقابر المسلمين والكفار لما تقدم له من حرمة
الاسلام لا اصل له لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت
وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم الاية ويجب تفصيل

Copyright © King Saud University